مؤشر برتلسمان للتحول
Bertelsmann Transformation Index - BTI 2026
نتائج المغرب

1. منهجية المؤشر

مؤشر برتلسمان للتحول (BTI)[1] هو أداة دولية لتقييم جودة الديمقراطية، واقتصاد السوق، والحكامة في الدول النامية والصاعدة، وذلك من خلال تحليل مدى نجاح هذه الدول في تحقيق التحول السياسي والاقتصادي وبناء مؤسسات فعالة. يصدر المؤشر عن مؤسسة برتلسمان (Bertelsmann Stiftung)، وهي مؤسسة مستقلة وغير ربحية أُسست سنة 1977. ويهدف المؤشر إلى قياس مدى نجاعة إدارة التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية نحو أنظمة ديمقراطية واقتصادات سوق، مع التركيز على فعالية الأداء الحكومي في هذا السياق. منذ إطلاقه سنة 2004، يُستخدم BTI لتتبع تطور جودة المؤسسات والسياسات العمومية في أكثر من 130 دولة، استنادًا إلى تقارير مفصلة يعدّها خبراء محليون ودوليون. ويُعتمد على بياناته كمرجع في مؤشرات دولية أخرى، مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) ومؤشر إبراهيم لحكامة أفريقيا (IIAG). ويقوم المؤشر على ثلاثة أبعاد أساسية:

التحول السياسي	التحول الاقتصادي	الحكامة
قياس مدى رسوخ الديمقراطية وسيادة القانون والمشاركة السياسية	تقييم مدى تطور اقتصاد السوق والاستقرار الاقتصادي والمالي والتنمية الاجتماعية	قياس جودة الإدارة العامة وفعالية صنع القرار والقدرة التوجيهية للحكومة

2. النتائج الرئيسية

- تراجع المغرب في مؤشر الوضع، حيث انخفض معدله من 4,54 سنة 2024 (الرتبة 87 من بين 137 دولة) إلى 4,40 سنة 2026 (الرتبة 91 من بين 137 دولة)، بفارق قدره 0,14 نقطة؛
- في مؤشر الحكامة، تراجع المغرب وخسر 0,37 نقطة، حيث انتقل من 4,63 سنة 2024 (الرتبة 71) إلى 4,26 سنة 2026 (الرتبة 84 من بين 137 دولة)؛
- على مستوى مكون الوضع الاقتصادي، سجل المغرب انخفاضاً بـ0,29 نقطة بين سنتَي 2024 و2026، منتقلاً من 5,57 إلى 5,29؛
- فيما يخص مكون الوضع الديمقراطي، فقد ظل مستقراً خلال نفس الفترة، محافظاً على نفس الدرجة البالغة 3,52 دون أي تغيير؛
- يحتل المغرب حالياً الرتبة 91 عالمياً في مؤشر الوضع، والمرتبة 24 على الصعيد الإفريقي، والرتبة 11 على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (من أصل 19 دولة)؛
- أما في مؤشر الحكامة، فبتموضع في الرتبة 84 عالمياً، والرتبة 26 إفريقياً، والرتبة 8 إقليمياً ضمن دول منطقة MENA (من أصل 19 دولة)؛
- لم يُسجَّل أي تغيير في تقييم المغرب بالنسبة لمعايير قياس الفساد (مؤشر مكافحة الفساد Q15.3: 3/10)، إذ ظلت التقديرات على حالها؛

[1] المقياس : جميع الدرجات من 0 إلى 10 : الدرجة الأعلى تعني تحولاً أفضل

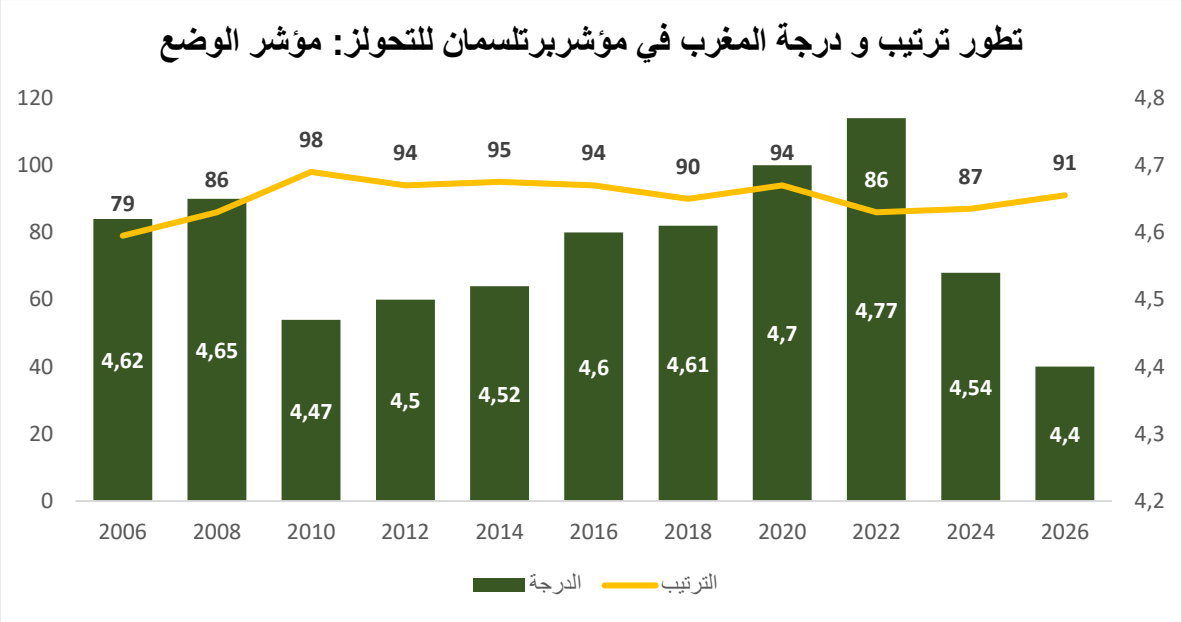

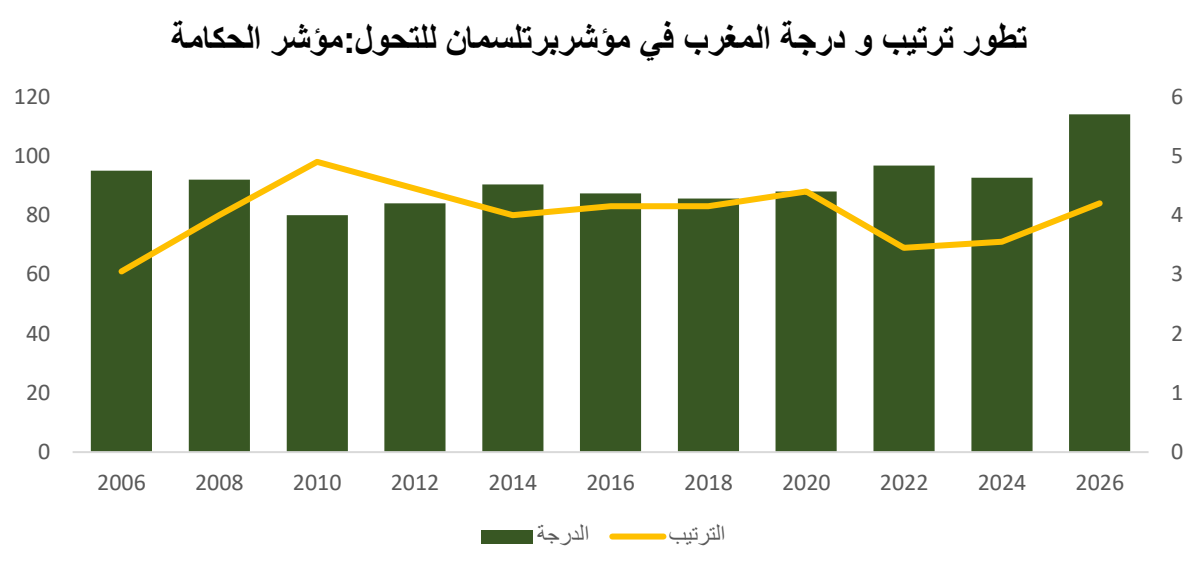

4. المقارنة الإقليمية: المغرب بين دول منطقة MENA و إفريقيا

على المستوى الإقليمي، يأتي المغرب بعد عدد من الدول في المنطقة، وهي على التوالي : الإمارات (6,00)، وقطر (5,68)، والكويت (5,30)، والأردن (5,03)، وتركيا (4,91)، والجزائر (4,90)، والمملكة العربية السعودية (4,77)، وتونس (4,68)، والعراق (4,62)، والبحرين (4,59).

في المقابل، يتقدم المغرب على : لبنان (4,33)، وسلطنة عُمان (4,30)، ومصر (3,87)، وإيران (2,53)، وليبيا (2,31)، وسوريا (2,22)، والسودان (1,46)، واليمن (1,38).

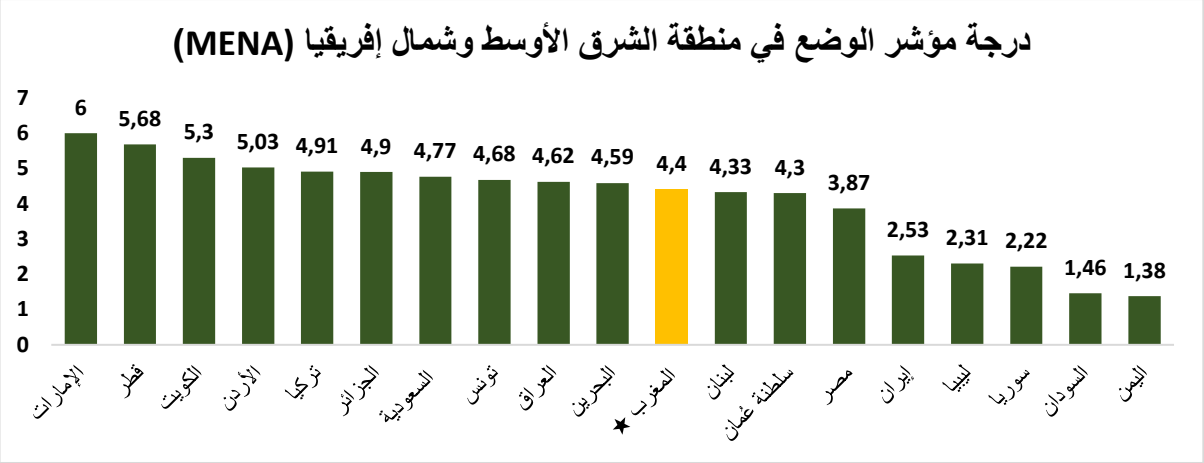

يعكس هذا الترتيب موقعا وسطيا للمغرب داخل المنطقة، حيث يظل أداؤه أفضل من عدد من الاقتصادات الإقليمية، لكنه لا يزال دون مستوى الدول الأكثر تقدماً في المؤشر. ويشير ذلك إلى وجود هامش حقيقي لتحسين مستوى التحول الديمقراطي والاقتصادي والحكامة، خاصةً فيما يتعلق بجودة المؤسسات، وفعالية السياسات العمومية، ومكافحة الفساد.

المؤشر	الرتبة الإفريقية	الرتبة العالمية
مؤشر الوضع (Status Index)	50 / 24	137 / 91
مؤشر الحكامة (Governance Index)	50 / 26	137 / 84

على المستوى الإفريقي، يتموضع المغرب في المرتبة 24 إفريقياً من أصل 50 دولة في مؤشر الوضع (Status Index) في إطار نسخة 2026 من مؤشر برتلسمان للتحول، بمعدل 4,40 / 10. ويُصنَّف هذا الأداء ضمن الشريحة المتوسطة على الصعيد القاري، إذ يتقدم المغرب على ما يزيد عن نصف الدول الإفريقية المُقيَّمة (26 دولة)، في حين يظل دون مستوى 23 دولة.

5.خلاصات عامة

تُظهر نتائج مؤشر برتلسمان للتحول 2026 أن المغرب يمر بمرحلة تراجع في أغلب المؤشرات مقارنة بنسخة 2024، لا سيما على صعيدَي الحكامة والاقتصاد. ويتجلى هذا التراجع من خلال ما يلي:

- تراجع مؤشر الوضع الكلي من 4,77 إلى 4,40 (-0,37 نقطة)
- انخفاض مؤشر الاقتصاد من 5,57 إلى 5,29 (-0,29 نقطة)
- تراجع مؤشر الحكامة من 4,63 إلى 4,26 (-0,37 نقطة)
- استقرار مؤشر التحول الديمقراطي عند 3,52 دون تغيير

وتؤكد هذه النتائج ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى:

- تعزيز منظومة الحكامة وترشيد استخدام الموارد العمومية
- تقوية آليات مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية المؤسسية
- تطوير مؤشرات التنمية الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقية
- تحسين مناخ الاستثمار وتعزيز حماية حقوق الملكية
- الإصلاح المؤسسي الشامل لتمكين الفصل الحقيقي بين السلط وضمان استقلالية القضاء

إن تحقيق تقدم ملموس في هذه المحاور من شأنه أن يحسّن تصنيف المغرب الدولي، ويُعزز قدرته التنافسية، ويُسهم في بناء اقتصاد وطني قادر على الصمود أمام الأزمات والاستجابة لتطلعات المواطنين.